

بيان صحفي

يجب على المسلمين ألا يرفضوا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
فحسب، بل عليهم أيضا رفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأمم المتحدة وجميع الأفكار
والأنظمة والقوانين الأخرى من أصل غربي

(مترجم)

لقد أفيد أن الحدث الذي نظمته لجنة حقوق الإنسان (سوهاكام) في بيتالينغ جايا في
2018/12/9 حضره 200 شخص فقط. إن رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير محمد، الذي
تمت دعوته في البداية للحدث في هذا الأمر، قد قرر عدم الحضور لتفادي خلافه مع سوهاكام فيما
يتعلق بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وقد قررت
الحكومة التي يترأسها مهاتير عدم التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز
العنصري، في حين أصر رئيس توشيام تان سري غزالي إسماعيل على ضرورة أن تصادق
ماليزيا على الاتفاقية المذكورة بالإضافة إلى ست اتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان غير موثقة للأمم
المتحدة. وحتى الآن، لم تصادق ماليزيا إلا على ثلاث من الاتفاقيات الدولية التسع ذات الصلة
بحقوق الإنسان، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية حقوق
الطفل (CRC) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (CRPD).

في كلمته، قال رازالي إن لجنة حقوق الإنسان (سوهاكام) ملتزمة بضمان ممارسة حقوق
الإنسان في ماليزيا وحفظها بشكل منهجي في جميع الجوانب على أساس (الدعامات الوطنية)
والدستور الاتحادي. وذكر أنه "على الرغم من أن بعض الفصائل تعتبر أن سوهاكام وحقوق
الإنسان مفهوم غربي ينتهك الدين، فإن هذا إما رأي ضحل أو أن هناك دافعا آخر وراء حججهم"،
كما أفادت صفحة بيريتا هاريان على الإنترنت بأن رئيس "سوهاكام" لا يقبل وجهات النظر الضحلة
ولكن الصحيحة، لكنه يتشبث بآراء عميقة لكن غير صحيحة من خلال التمسك بمبادئ حقوق
الإنسان بدلاً من الإسلام. حقوق الإنسان هي بالتأكيد مفهوم غربي. بسبب قواعد مقلب الحديد وتنفيذ
الأنظمة والقوانين التي صنعها الإنسان، وهي سبب ولادة أفكار حقوق الإنسان في الغرب، وفي
المقابل الإسلام دين كامل وعادل ورحيم من الله، لا يحتاج أي منتجات غربية (بما في ذلك حقوق
الإنسان) لإكماله.

من المعروف عموماً أن 10 كانون الأول/ديسمبر من كل عام يتم الاحتفال به باعتباره اليوم
العالمي لحقوق الإنسان. وقد تم اختيار هذا التاريخ تكريماً لإعلان حقوق الإنسان في 10 كانون

الأول/ديسمبر 1948 من الأمم المتحدة. وُلد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أذهان 18 عضواً في لجنة حقوق الإنسان التي أنشئت بموجب الأمم المتحدة في عام 1947 برئاسة إيلينور روزفلت (زوجة الرئيس السابق لأمريكا فرانكلين روزفلت). وقد وافقت الأمم المتحدة فيما بعد على ذلك من خلال القرار 217 أ (III) في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948، والذي تم عقده في باريس في ذلك الوقت. أليس من الواضح بما فيه الكفاية أنه صادر عن الأمم المتحدة، التي كان الهدف من تأسيسها القضاء على الإسلام، كون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صادراً عن لجنة تتكون من الكفار فقط، فإن أفكار حقوق الإنسان واضح أنها ضد الإسلام؟

قبل يوم واحد من تجمع سوهاكام، في 2018/12/8، شهدت كوالالمبور تجمع أناس حول البحر في المكان الذي عقد فيه المسلمون وخاصة الماليزيون مظاهرة من الامتنان بسبب قرار الحكومة بعدم التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري. على الرغم من أن هذا الارتفاع فَقَدَ عنصره في "الامتنان" لأن ما تردد في التجمع هو أصوات الوطنيين والنقاد على الحكومة، إلا أن المسيرة أظهرت رفض المسلمين للمؤتمر الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. كان من المؤسف أن رفض المؤتمر الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لم يكن قائماً على العقيدة الإسلامية بل كان ملتزماً بالمشاعر العرقية والدفاع عن الدستور الموروث الاستعماري. نرجو أن ترفض هذه الأمة النبيلة بعد ذلك جميع المنتجات الغربية التي تتناقض مع القرآن والسنة بروح إسلامية كاملة فقط. لو كانت هذه الأمة قد برزت لرفض الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري التي تعد بوضوح منتجاً للأمم المتحدة، فيجب عليها أيضاً أن ترفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأي منتجات ناشئة من الأمم المتحدة ومن الغرب مثل الديمقراطية والحرية والليبرالية والعلمانية والنسوية وغيرها. وذلك إن شاء الله عندما يكون لدى هذه الأمة وعي وعزة لرفض كل أشكال الفكر والأنظمة والقوانين التي تأتي من الغرب، حينها يكون النصر الإسلامي قريباً جداً.

عبد الحكيم عثمان

الناطق الرسمي لحزب التحرير في ماليزيا